

## عوامل نجاح الجهاز المصرفي الجزائري.

أ.باشوندة رفيق + أ.سليمان زناقي

جامعة الجيلالي اليابس - سيدي بلعباس-

### مقدمة:

إن التطور الذي شهدته إقتصاديات دول العالم، من خلال وجود إقتصاد بلا حدود (عولمة إقتصادية، وإقامة تكتلات إقتصادية بما يخدم مصالحها)، جعل من هاته الدول تبحث عن نظام مصرفي يساعدها على وضع سياسة إقتصادية ومالية تترجم إستراتيجيتها في سوق، وفي هذا الإطار عملت الحكومة الجزائرية على تشريع مجموعة من القوانين لإصلاح المنظومة البنكية بما يتماشى وتوجهات الإقتصاد الجزائري مع إقتصاد السوق، فنجد مرحلة ما قبل الإصلاحات الإقتصادية لسنة 1988م، أين كان الجهاز المصرفي مسير من قبل الحكومة سواء أكانت بنوك تجارية أو البنك المركزي الذي كان هذا الأخير يقوم بعملية تمويل عجز البنوك التجارية بقرار إداري دون مراعاة شروط المدروية لبقاء تلك البنوك في السوق .

و يعتبر قانون النقد و القرض من أهم النصوص التشريعية للنظام المصرفي في تاريخ الجزائر المستقلة ، حيث جاء بقواعد تنظيمية ،رقابية، و أخرى توجيهية تتناسب و خصوصيات إقتصاد السوق ، و نال بموجبه البنك المركزي إستقلالية إجرائية و السلطة اللازمة للإشراف على إصلاح القطاع و تنظيمه،و في سنة 1997 وضعت الحكومة إستراتيجية جديدة لتحسين أداء الجهاز المصرفي ،التي ساعدت على تأسيس مصارف جديدة ،خاصة أو مختلطة ، فتح رؤوس أموال البنوك العمومية،تنشيط السوق المالي،و متابعة إعادة الهيكلة التنظيمية للبنوك الحكومية.

إن البحث عن أساليب وأدوات نجاح النظام المصرفي، يجعل من إشكالية البحث تهتم عن كيفية قياس فعالية النظام المصرفي والبنكي الجزائري، وبالتالي عوامل نجاحه في ظل التغيرات والتحولات الإقتصادية من جهة ومن جهة أخرى تعدد المنافسة والمنافسين؟

إن تحليل النتائج التي حققتها الوساطة المالية في الإقتصاد الوطني يجعلنا نجزم أنها مازالت لم تلعب بعد أي دور في تمويل الإستثمار و تعبئة الإدخار ، فالبنوك و الهيئات المالية الجزائرية و البالغ عددها في نهاية سنة 2000 واحد وثلاثين مؤسسة، لم تستطع تطوير خدماتها بحيث تستجيب لرغبات عملائها ، فهل هذا يعود لعدم تطور مفهوم الصناعة البنكية الحديثة لديها؟ أم لعدم ملائمة الإصلاحات التي مست الجهاز المصرفي لظروف إقتصاد السوق؟.

و قبل دراسة الجهاز المصرفي الجزائري من وجهة نظر مهنية يجب أن نأخذ في الحسبان على الأقل الاعتبارين التاليين و ذلك حتى نكون موضوعيين، فأما الأول فيتمثل في حدائته و قصر عمره بالمقارنة مع النظام البنكي في الدول المتقدمة الذي يقاس عمره بالقرون، و عليه كان لهذا الأخير الفرصة و الوقت الكافي للتطور و تحسين الأداء، و أما الاعتبار الثاني فيتمثل في طبيعة النظام الاقتصادي الذي كان ينشط فيه الذي جرده من وظائفه الكلاسيكية .

## 1/ خصائص الجهاز المصرفي الجزائري:

### \*خصائص الجهاز في المرحلة الممتدة من الاستقلال الى غاية سنة 1986:

ان طبيعة هذه الفترة جعلت الجهاز المصرفي يتميز بتنظيمات و قواعد محددة لأدائه، المرتكزة على خلفية إيديولوجية، حيث ارتكز تنظيم الاقتصاد الوطني على التخطيط و التسيير الاشتراكي، و كانت الدولة مالكة لوسائل الإنتاج و مصادر التمويل، و بالتالي قرارات الإنتاج، التوزيع، و التمويل تتخذ بطريقة إدارية.

و من خلال دراسة واقع الجهاز المصرفي في هذه الفترة و على ضوء الإصلاحات التي شهدتها نجد أن هذه المرحلة تميزت بالخصائص التالية :

-تعود ملكية النظام البنكي للدولة و خضوعه لقواعد التسيير الاشتراكي.

-تعاضد دور الخزينة العمومية، و تدخلها في منح القروض مما ولد غموضا على مستوى نظام التمويل.

-عدم إقرار الضمانات في حالة منح القروض البنكية، و تقديمها على أساس التوطن المسبق و المركزي.

-تخصص كل بنك في قطاعات محددة من طرف السلطات، الأمر الذي قضى على المنافسة .

-عدم استقلالية البنوك و بصفة خاصة البنك المركزي، والاستعمال الضيق للآليات التقليدية للسياسة النقدية، و حيث يتم تحديد سعر الفائدة بشكل إداري و كذا كلّ العمولات البنكية.

### \*خصائص الجهاز المصرفي على ضوء الإصلاحات التي مسته منذ سنة 1986

ان نجاح الإصلاحات الاقتصادية يعتمد بالدرجة الأولى على صحة و سلامة الجهاز المصرفي، و لكن أداء هذا الأخير مرتبط بدوره على استقرار الاقتصاد، ولقد شرع في إصلاح المنظومة البنكية منذ سنة 1986 بالمصادقة على نظام البنوك و القروض، الذي ألزم البنوك بأن تأخذ كل التدابير اللازمة لتغطية خطر عدم الاسترداد و متابعة القروض الممنوحة، و في نفس الوقت استعاد البنك المركزي صلاحياته على الأقل فيما يخص تطبيق السياسة النقدية، و أعيد

النظر في العلاقات التي تربط مؤسسة الإصدار و الخزينة.

و في إطار المصادقة على القانون 88-06 المعدل و المتمم لنظام البنوك و القرض تم منح الإستقلالية المالية للبنوك بصفتها مؤسسات عمومية اقتصادية و التأكيد على دور البنك المركزي في ميدان السياسة النقدية.

أما التغييرات التي نعتبرها جذرية فهي تلك التي مست الجهاز منذ سنة 1990، و قد جاء قانون النقد و القرض بقواعد و مبادئ تتماشى و خصوصيات اقتصاد السوق الذي يسير عليه الاقتصاد الجزائري .

و على أساس قانون النقد و القرض ، فقد تم إدخال تعديلات مهمة على هيكل الجهاز المصرفي ، خاصة بعد فتح المجال للقطاع الخاص ، حيث تم إنشاء العديد من البنوك و المؤسسات المالية ، و يمكن ذكر على سبيل المثال بنك البركة ، الخليفة بنك ، البنك الاتحادي ، البنك التجاري و الصناعي ، سيتي بنك ' و القرض الليوني ... الخ.

و يقدر عدد الفروع البنكية على المستوى الوطني 900 وكالة ، أي ما يعادل فرع لكل 34000 ساكن، و قد بلغ مجموع موازنات البنوك العمومية و الخاصة ما يقارب 29988 مليون دولار أمريكي

إن وظيفة البنوك في النظام المصرفي الجزائري كوظيفة منح القروض (وظيفة أساسية ، تجعل من عملية قياس فعالية عمل البنوك ، و كيفية نجاحه ، تظهر من خلال قوانين الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الحكومة الجزائرية بداية من سنة 1988 فنجد قانون ) 88/01 المادة (40) التي تلزم المؤسسات العمومية الاقتصادية بخلق دائرة مختصة بعملية المراجعة )التدقيق (لوظيفة المؤسسة .

أما المادة 40 من قانون 88/01 الخاصة بإستقلالية المؤسسات :فإنها تنص على ضرورة قيام المؤسسات العمومية الاقتصادية بتنظيم و تقوية هياكلها الداخلية عن طريق وجود تدفق على مستوى هاته المؤسسات و تحسينها (إصلاح هياكلها الداخلية (بطريقة ثانية حسب الوظيفة التي تقوم بها .

و عليه فإن المادة 40 من القانون 88/01 تبرز إدارة الحكومة الجزائرية بوضع أساليب و أدوات كفيلة بنجاح عمل المؤسسات العمومية و هذا ما يمكن عكسه على المؤسسات المالية ، بقياس فعالية عملها في السوق

2:عوامل النجاح:

يتطلب تسيير البنك في إطار اقتصاد السوق التنوع في النشاطات و تبني أسلوب لا مركزي في التشغيل و اتخاذ القرار ، و بصفة خاصة في المرحلة الانتقالية الراهنة ، حيث يجب عليه المساهمة أو العمل على إنشاء مؤسسات أو فروع

متخصصة في ميدان الإستثمار التي تساهم في تمويل تأسيس الشركات الإنتاجية، مثل الصناديق الجماعية للتوظيفات أو شركات الإستثمار ذات الرأس المال المتغير، و أن لا يقتصر الأمر في تقييم الدراسات التقنية و الاقتصادية المقدمة من طرف طالبي القروض الإستثمارية، نفس الشيء يقال فيما يتعلق بالسوق المالي، فمن واجب البنوك أن تكون لديها هياكل متخصصة في الوساطة المالية المباشرة لتدعيم مساهمتها في عمليات الإصدار، المضاربة و التنازل على الأوراق المالية .

كما يعتبر تطوير و إصلاح الجهاز المصرفي عملية معقدة و متعددة الأوجه، و يجب أن يشمل التغيير و بصفة متوازنة العناصر الثلاثة التالية:

-المؤسسات -الأدوات -الأسواق

\*إصلاح الجهاز من خلال أدوات الدفع البنكية و الأنظمة الخاصة بالمقاصة البنكية.

\*إصلاح و تسوية أنظمة المدفوعات من خلال التحكم في المخاطر المالية:

يعبر نظام المدفوعات على الأدوات و الهيئات و إجراءات التشغيل و وسائل الاتصالات المستخدمة، و يواجه المشاركون في نظام المدفوعات المخاطر المالية الثلاثة التالية:

-مخاطرة السيولة - .مخاطرة الائتمان - .مخاطرة النظم .

وللتقليل من المخاطرة التي يواجهها المشاركون في نظام المدفوعات، و حماية الجهاز المصرفي، يمكن اتخاذ التدابير المتعلقة بإدارة المخاطرة المالية، و المتمثلة في الضمانات الجماعية، ترتيبان المشاركة في الخسائر، و التقصير من الفترات الزمنية للتسويات، فيما يخص الإجراء الأول و الثاني، فيتمثل في قيام البنوك المشاركين في الشبكة بتقديم ضمانات جماعية لتسهيل التسوية في حالة عجز أحد الأطراف فيها، و تستخدم عادة الأوراق المالية الحكومية كضمان جماعي، مع الاحتفاظ بتلك الضمانات في حساب باسم الشبكة لدى البنك المركزي، أما الإجراء الثالث فمن شأنه أن يعمل على تقليل المخاطرة المالية بدرجة كبيرة عن طريق الحد من احتمال عدم وفاء المدين، و من المهم أن تتم التسوية و بصفة خاصة فيما يتعلق بالقيم الكبيرة في اليوم نفسه، و على البنك المركزي أن يسعى لتحقيق التسوية الإجمالية في الوقت الحقيقي، خاصة مع البنوك التابعة للقطاع الخاص.

\*ضرورة استخدام أدوات غير مباشرة في السياسة النقدية لتحسين أداء الجهاز المصرفي:

\*تطوير التقنية التكنولوجية المصرفية:

لا تزال البنوك الجزائرية تفصلها هوة عن غيرها من حيث التطبيق لأحدث أدوات التكنولوجيات المصرفية، و التي تمكنها من تقديم خدمات مصرفية أكثر إشباعا لاحتياجات التعامل في عالمنا الحديث .

و للتقنية التكنولوجية بعدان أساسيان و هما التقنية الخاصة بوسائل الاتصال و التقنية الخاصة بأداء الخدمة

\*ضرورة تشجيع الشراكة مع البنوك الأجنبية ، و الذي من شأنه أن يؤدي إلى تطوير الأداء المهني للجهاز المصرفي الجزائري.

\*ضرورة تعزيز و تطوير أساليب الرقابة المصرفية بما تماشى مع المعايير الدولية المتمثلة في:

-متطلبات الرقابة الداخلية الإفصاح المحاسبي للمصارف .

-سياسة تصنيف التسهيلات الائتمانية و كيفية احتساب المخصصات اللازمة لها.

-السيولة المصرفية.

-تعيين المدققين الخارجيين و القائمين على تسيير البنوك.

-نظام ضمان الودائع و الربحية.

\*تفعيل دول سوق الأوراق المالية و الإسراع في خصخصة المؤسسات العمومية .

\*الإسراع في إنشاء نظام المقاصة الإلكترونية ،علما أن هذا الأمر لا يتم إلا بعد تأهيل البنوك ماديا و بشريا ، بالإضافة إلى ضرورة إضافة منظومة عملية متطورة لربط البنوك الجزائرية ببعضها البعض ، المتمثلة أساسا في شبكة اتصالات التي تتطلب التعاون بين البنك المركزي و مؤسسة البريد و الاتصالات .

\*تعديل و تطوير التشريعات القانونية القائمة لتتماشى مع وسائل الدفع الإلكترونية .

\*ضرورة إنشاء شركات متخصصة في المقاصة الإلكترونية ،بطاقات الدفع الفوري ،ونقل الأموال و المستندات المالية.

\*وضع نظام رقابة داخلي فعال على مستوى البنك .

\*إنشاء نظام فعال للتأمين على الودائع ، الذي من شأنه أن يساهم في تحقيق الاستقرار المالي في النظام المصرفي و

يمكن إنشاؤه إما عن طريق إعلان ضمان حكومي لودائع البنوك، وهذا أسهل الطرق وإن كان يتعارض مع قواعد اقتصاد السوق، أو عن طريق أقساط تدفعها البنوك لمؤسسات متخصصة في التأمين

إن المراقبة الداخلية، والتدقيق يعتبران كأدوات قياس فعالية عمل البنك من جهة، ومدى قانونية عمل البنوك في السوق حسب القوانين والتنظيمات والمعمول بها من جهة أخرى، وسنقتصر فيما يلي على تحليل هذين العاملين، نظرا لأهميتها على مستوى المؤسسة المصرفية في تحسين الأداء و تفعيل دورها.

### **أ // المراقبة الداخلية le contrôle interne**

وهي مراقبة وظيفة متسلسلة يقوم بها موظفون تابعون للبنك، لقياس مدى قانونية عمل و وظيفة البنك مع القوانين، والتنظيمات المتعامل بها كقانون 90/10 للنقد والقرض.

**Le contrôle interne est un contrôle systématique des fonction effectuée par voies hiérarchique et celui qui est chargé du contrôle doit lui même être contrôler la fonction et l'ensemble des tâches .**

و من هذا نستطيع بالفعل فهم أن قياس مدى قانونية عمل البنوك تظهر من خلال توجيه العمل داخل المؤسسة المالية المصرفية في إطار الاختصاص الوظيفي لكل مصلحة أو دائرة، أو فرع داخل البنك.

رقابة كفاءة الموظفين العاملين داخل البنك، وحل مشاكلهم لإعطاء مردودية ونوعية في العمل المصرفي، مع التركيز على توزيع المسؤولية في العمل ما بين الموظفين حسب الاختصاص الوظيفي (مثال): مسؤول عن القروض، مسؤول عن محفظة الأوراق المالية... إلخ، (كما يجب احترام المبادئ الأساسية لحسن سير نظام الرقابة الداخلية منها: الفصل الدقيق بين الوظائف و احترام تشريع العمل و الإتفاقيات الداخلية للعمل، و التنظيمات المتعامل بها في البنوك).

إن الرقابة الداخلية لعمل البنوك هي رقابة هيكل وظيفي على آخر بطريقة متسلسلة، و بالتالي يجب أن تكون رقابة دورية، والمتابعة كل النقائص ظف إلى ذلك الرقابة الخارجية لعمل البنوك من طرف المصالح الخارجية كالمفتشية العامة للمالية، وقضاة مجلس المحاسبة و هي مراقبة ثابتة حسب برنامج سنوي مسطر من طرف الحكومة.

### **ب // التدقيق المالي AUDIT FINANCIER**

إن التدقيق هو مجموعة من النظريات و المبادئ و الإجراءات التي تعني بفحص وإختيار البيانات المحاسبية و ذلك بغية التأكد من صحتها و درجة الإعتماد عليها مع إعطاء الحلول المناسبة و المحايدة في نفس الوقت لهذه العملية و هذا ما

يجعل البنك في وضعية أمثل لإلتخاذ القرار المناسب في البنك .

في الحالة العامة فالتدقيق هو مجموعة من التقنيات التي تسمح بتحليل و تقييم عمل البنك حسب المعلومات من حيث النوعية و مصداقية الإجراءات المتبعة و بالتالي الأهداف المسطرة من طرف المديرية العامة للبنك .

إن نجاح النظام المصرفي يتم إنطلاقا من قياس فعالية عمل البنوك و هذا يتم عن طريق (التدقيق الداخلي ) من طرف المصالح الداخلية للبنك (أو التدقيق الخارجي ) من طرف المصالح الخارجية للبنك مما يعكس هذا التدقيق تشخيص كل النقائص و السلبيات التي تواجه عمل البنك في السوق و الحلول المقترحة لتلك النقائص حسب الأهداف المسطرة و الوسائل الموفرة و بالتالي إمكانية إعداد إستراتيجية مصرفية عن طريق التدقيق لترجمة سياسية مديرية البنك في السوق .

إذن التدقيق يسمح :

-تطبيق الإرشادات و النصائح و السياسات الموضوعة من طرف الإدارة العامة للبنك

-إحترام سير الهياكل و التنظيمات بكل فعالية

-حماية أصول البنك ( الحفاظ على موجودات و رأس مال البنك )

-تقوية نظام المراقبة الداخلية للبنك

-تقوية فعالية عمل البنك حسب وظيفة منح القروض جلب الودائع تسيير وسائل الدفع

-تطبيق كل القوانين و التنظيمات المتعامل بها في العمل البنكي

-تعزيز عمل الرقابة على أصول البنك .

-جمع و تحليل نوعية المعلومات المقدمة حسب الأهداف المسطرة من طرف البنك

و ما يجعل من المدقق في وضعية المختص في عمل البنك من حيث الإستقلالية في عمله الكفاءة المهنية –السر المهني – نوعية العمل المقدم .

إن التقرير النهائي الذي يقدمه المدقق إلى المديرية العامة للبنك يتضمن النقاط التالية :

تقديم كيفية عمل البنك حسب كل وظيفة.

تشخيص النقائص والسلبيات حسب كل وظيفة, بطرح الأسئلة Questionnaires والإجابة عنها حسب الأهداف المسطرة, والوسائل المسخرة .

تقديم الحلول اللازمة لتلك النقائص المشخصة .

إن التدقيق يعتبر كأداة وأسلوب لتدعيم نجاح العمل البنكي و بالتالي قياس فعالية عمله (عمل البنك حسب كل وظيفة).

L'audit interne sous entend un contrôle interne ce dernier n'est pas une fonction , mais un système .

عوامل نجاح النظام المصرفي الجزائري

المراقبة Le Contrôle . (داخلية أو خارجية)

التدقيق Audit (داخلية أو خارجية)

قياس مدى قانونية عمل البنك (حسب كل وظيفة)

قياس فعالية عمل البنك (حسب كل وظيفة)

الهياكل الداخلية للبنك حسب كل وظيفة

عملية المراقبة والتدقيق في المؤسسة المالية البنكية

حسب الأهداف المسطرة (1)

حسب الوسائل المسخرة (2)

إعداد إستراتيجية بنكية (3)

تنظيم Organiser

تقوية Renforcer

تحسين و إصلاح Améliorer

### الخاتمة

يعتبر الجهاز المصرفي قطاع حساسا داخل أي اقتصاد وبتواجده في مركز النشاطات الاقتصادية فإنه يلعب بذلك دور خطير، و يتمثل أساسا في الوساطة المالية بين صاحب العجز المالي و صاحب الفائض المالي، و لأداء هذا الدور يقدم أدوات و وسائل دفع تسهل انتقال الأموال بأدنى تكلفة و في أقصر وقت ممكن، و هذه التقنيات تتطور بفعل تطور النشاطات البنكية، و عليه أي تأخر في هذا المجال قد يعرض الاقتصاد للشلل، و هذا ما هو حاصل في الاقتصاد الجزائري بحيث مازالت البنوك لم تلعب بعد الدور الحقيقي في الوساطة المالية، نظرا لتأخرها على مواكبة التطور الحاصل، و على سبيل المثال نجد أن كل المتعاملين الاقتصاديين يفضلون التعامل بالشيكات المصادق عليها، علما أن هذه التقنية ممنوعة بقوة القانون في بعض الدول المتقدمة، و حتى يتحسن أداء البنوك الجزائرية يجب أن يركز الإصلاح من خلال: الأنظمة و الأدوات، تطوير التقنية التكنولوجية البنكية، تفعيل أداء السوق المالي، وضع نظام رقابة داخلي فعال على مستوى البنوك، تعزيز و تطوير أساليب الرقابة المصرفية بما يتماشى و المعايير الدولية، إنشاء نظام فعال للتأمين على الودائع، الإسراع في إنشاء نظام المقاصة الإلكترونية.

### المراجع:

- 1-Bouacoub Farouk ,L'entreprise et le financement bancaire ,édition CASBA 2001.
- 2-Nouveaux mécanismes de maitrise des risques ,Revue CNEP/News n°8 décembre2001.
- 3-Programme de modernisation et d'assainissement de la CNEP ,revue CNEP/News n°02 octobre 1993.
- 4-Les garanties bancaires et leur pratiques ,Revue CNEP/News n°10 juin 2002.
- 5-La protection des banques ;le déficit de la modernisation ,Revue CNEP/News ,n°05 ars 2001.

6-Lemdeldel hammia ,L'introduction du marketing dans les banques Algériennes, édition ECOFAM 1997.

7-[www.alkhadra.com/economy/](http://www.alkhadra.com/economy/).

8-[www.aldayan.co.ae/albayan](http://www.aldayan.co.ae/albayan)